الجمعية العامة الثامنة
للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان
برشلونة من 12 إلى 14 كانون الأول / ديسمبر 2008

الإعلان النهائي

احتفلت الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان منذ سنة بعيد ميلادها العاشر. حيث كانت قد أنشئت كتكملة لإعلان برشلونة، وعرفت في آن واحد كيف تجمع أكثر من 80 منظمة تابعة للاتحاد الأوروبي وللدول العضوة في الشراكة الأورو-متوسطية، ونمّت عملها وفكرها فيما يخص العديد من المواضيع التي تهم هذه المنطقة من العالم، إلى جانب التعاون مع آخرين في مجال الدفاع عن المنظمات وعن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون تهديدات (خصوصا من خلال إنشاء المؤسسة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان)، وأخيرا تجسيد وجودها المادي حتى وإن بقي هذا الأخير رهانا أبديا على المستقبل.

رغم هذه النجاحات، لا تستجيب حالة الشراكة الأورو-متوسطية وكذا التطورات التي تعرفها ضفتا شمال وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط لأهداف إعلان برشلونة ولا تستجيب بتاتا لتطلعات الشعوب.

وإن استفاد عدد محدود من البلدان من تقدم حقيقي، استمر تدهور الحالة العامة، خصوصا بسبب نشوب نزاعات جديدة واستمرار القديم منها.

يبقى السلام بالطبع، ضرورة ملحة لإحلال وتقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذا لم يكن كافيا وحده للسماح بإقامة الديمقراطية، فإن حل النزاع العربي الإسرائيلي يبقى شرطا أساسيا لتحقيق ذلك.

مع التذكير بأن اللجوء إلى العنف ضد المدنيين مهما كانوا مرفوض رفضا باتا، إلى جانب التذكير بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والازدياد المتواصل للاستيطان و سجن المدنيين في غيتوهات يرمز إليها الحائط العازل الذي بني في مخالفة صارخة لحكم محكمة العدل الدولية في لاهاي وحصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وخصوصا غزة، واستخدام العقاب الجماعي والقضاء على أية تنمية اقتصادية في فلسطين والتمييز والعنصرية ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تشكل كلها انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني.

يشهد، كل من توسيع النزاع ليشمل البلدان المجاورة خلال الدمار الهائل وغير المبرر في لبنان وخلال دخول الولايات المتحدة وحلفائها الحرب في العراق بطريقة غير شرعية مما أدى إلى نزوح مئات آلاف اللاجئين في المنطقة الأورو-متوسطية إلى جانب احتمال شن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية واستمرار نزاع الصحراء الغربية وما يعرفه من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بأن حالة هذه المنطقة

من العالم لم تتحسن بل إنها وجيرانها الأقربون معرضون لخطر ارتفاع عدد النزاعات فيها التي ستمتد عواقبها لتهم العالم بأسره.

في جميع الحالات، يتعين استنتاج بأن الاتحاد الأوروبي لم يعرف أو لم يرد لعب الدور الذي كان من المنتظر أن يلعبه. تتواصل سياسات الحكومات الإسرائيلية بإفلات من العقاب، خصوصا بذريعة أن الشعب الفلسطيني قد مارس بحرية خياره الانتخابي واصطفت بعض البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلف الولايات المتحدة في العراق. إذا كان استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية أمر مرفوض، فيتعين أن توجه الإدانة لكافة بلدان المنطقة بما في ذلك إسرائيل.

في هذا السياق، لابد من الاستنتاج بأن الآليات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تطورت بشكل محدود. نص إعلان برشلونة على مصير مشترك مبني على قيم مشتركة.

لم يفترض ذلك استنساخ أي نموذج غربي، ولكن تبني جميع البلدان الأعضاء في الشراكة للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف المعاهدات المعتمدة لتطبيقه.

لا يسعنا في خضم الذكرى الستين لتوقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سوى وضع حصيلة جديرة بالنقد لحالة بلدان الشراكة الأورو-متوسطية.

في غالبية البلدان الشريكة للاتحاد الأوروبي، ما زالت العمليات الانتخابية فاقدة للمصداقية، هذا إذا لم يتراجع الوضع إلى الوراء. وأغلب البرلمانات هي جمعيات ينشط فيها فاعلون ليس لديهم أية سلطات حقيقية وانتخبوا في ظروف قابلة للطعن فيها.

تبقى حرية الصحافة مع بعض الاستثناءات محدودة للغاية ويتعرض الصحافيون في الغالب الأعم لعقاب غير مبرر. يبقى عمل المؤسسات القضائية مربوطا بالحكومات، إلى درجة أنه وحتى مع التصويت على أحكام أكثر ليبرالية، تغيب ثقافة الاستقلالية عند أولئك المكلفين بتطبيق هذه الأحكام. إلى جانب كون مستوى تعليم موظفي المؤسسات القضائية غير كاف ويشجع بالإضافة إلى أسباب أخرى على انتشار الرشوة التي تطال قطاعات واسعة.

في إطار قوانين الاستثناء، التي يتم باستمرار تجديدها أو تشديدها في إطار القانون العام فإن استخدام التعذيب والمعاملات غير الإنسانية والمهينة يبقى شائعا ليس فقط ضد المعارضين السياسيين، ولكن أيضا ضد المواطنين العاديين الذي يقعون في أيدي الشرطة.

رغم التعهدات التي تم الالتزام بها، ورغم بعض الاستثناءات، تقع المنظمات التي تشكل المجتمع المدني ضحية قوانين أو ممارسات تضر باستقلاليتها أو تمنعها من الوجود ببساطة. بينما يطفئ الإعلان المرتبط بحماية المدافعين شمعته العاشرة، يبقى مصير المناضل المدافع عن حقوق الإنسان أو النقابي في العديد من بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط الوقوع ضحية للمضايقات بل وحتى لأن تتعرض حريته أو حياته للخطر.

تؤدي الاختيارات الاقتصادية المطبقة والغياب شبه التام للقوانين الاجتماعية إلى تعريض مصير الملايين من الأشخاص لانعدام الاستقرار حيث أن هؤلاء الأشخاص هم الضحايا المباشرون لعولمة لم تؤد سوى لتعزيز سيطرة الأقوياء. الأطفال هم الأوائل الذين يتعرضون لنتائج هذه الطبقية الاجتماعية. أما المهاجرون فهم الأكثر ضعفا ويعيشون في مناطق لا يحكمها القانون.

إجمالا فإن دولة القانون التي تتطلبها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لم تتقدم سوى بصورة محدودة في عدد محدود من البلدان. بل على العكس تعرف أغلبها تراجعا حقيقيا: لم يعد النقاش السياسي يجد الوسائل اللازمة ليعبر عن نفسه ولا المكان لإجرائه، لدرجة إحلال الواقع الديني محله والذي توظفه الدول وبعض المجموعات.

أخيرا، إذا كانت بعض البلدان قد شهدت تشريع قوانين تحسن من حقوق المرأة، فإن التمييز القانوني أو الواقعي بين الجنسين لا زال هو القاعدة، بما في ذلك في القطاعات الأكثر تجنيدا في المجتمع المدني. حقوق النساء مهددة أكثر لأن وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية تجعلهن أكثر عرضة للبطالة وانعدام الاستقرار والفقر.

يتبّع الاتحاد الأوروبي وخصوصا منذ 11 أيلول / سبتمبر 2001، سياسة أمنية لا تكترث أكثر فأكثر بالمبادئ التي تدعي أنها تقوم عليها.

بسبب شغله الشاغل بتفادي العمليات الإرهابية والتخلص من الهجرة التي يراها بمثابة غزو، يُخضع الاتحاد الأوروبي مواطنيه لقوانين استثنائية ولمراقبة تضر بحرياتهم الأساسية. يتعرض المهاجرون لتدابير تمييزية بل وحتى لملاحقات حقيقية. يتم النظر للمهاجرين على أنهم مخادعون وتتم متابعة من يمد لهم يد العون.

رافق ذلك تدهور كبير لوضعية الأشخاص المهاجرين في مجمل الاتحاد الأوروبي، وبالموازاة مع ذلك ظهرت حركات مناهضة للأجانب، بما في ذلك ضمن الطبقة الحاكمة. إلى درجة ممارسة التمييز العنصري ضد الأشخاص ذوي إحدى الجنسيات الأوروبية، لكن أصولهم تعود إلى الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، خصوصا ضد من ينتسبون أو ينتسبن للإسلام أو يتم ربطهم به.

تصدّر البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إما جماعة أو بصفة ثنائية معارفها وتربط مساعداتها بشرط احترام القواعد الأمنية التي تفرضها. مما يؤدي إلى إعطاء شرعية لأولئك الذين يقومون في إطار الشراكة بانتهاك الحريات بشكل فاضح ويفسر الدعم الذي تحظى به أسوأ الديكتاتوريات.

من الناحية المؤسسية، حلت بشكل تدريجي اتفاقيات ثنائية محل مفاوضات إعلان برشلونة متعددة الأطراف، في البداية في شكل اتفاقيات شراكة، ثم في إطار السياسة الأوروبية للجوار. لم تسمح هذه الاتفاقيات سوى بالقليل من التقدم الحقيقي فيما يخص التطور الديمقراطي واحترام أفضل لحقوق الإنسان.

أعطى ظهور "الاتحاد من أجل المتوسط" بمبادرة من الحكومة الفرنسية الانطباع بأن الشراكة الأورو-متوسطية ستعرف تطورا كبيرا. حصر هذه المبادرة في المجالين الاقتصادي والأمني يضع جانبا حقوق الشعوب والتطلع للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. دون إغفال فائدة مشاريع البنية التحتية التي تربط ضفتي البحر الأبيض المتوسط، لا يمكن لهذه المبادرة أن تزدهر إلا إذا ستفاد منها كل طرف وانخرطت فيها الشعوب: لا يمكن أن يحدث نمو اقتصادي حقيقي في الأمد المنظور، بدون ديمقراطية ودون سلام ودون احترام لحقوق الإنسان.

حتى وإن بدت هذه الحصيلة بالغة السوء، فإن البلدان الأعضاء في الشراكة الأورو-متوسطية المترابطة تاريخيا منذ عشرات القرون وتتقاسم بحرا يجمعها ليس أمامها من خيار سوى بناء فضاء مشترك.

تواصل الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان اعتقادها بأنه لا توجد حلول في هذه المنطقة من العالم أفضل من شراكة حقيقية قائمة على المساواة بين أعضائها ولكن أيضا على مبادئ مشتركة تتوافق مع المعاهدات الدولية التي وقع عليها الكل.

في هذا الإطار، تقرر الشبكة مواصلة جهودها لإقامة أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان.

وتقرر لهذه الغاية، توسيع قدراتها على التدخل لدى جميع الهيئات الدولية التي تتعامل مع هذه الجهة من العالم.

ستساند كل مبادرة، خصوصا التنسيقية المغاربية لحقوق الإنسان و اتحاد أوروميد لمناهضة الاختفاءات القسرية، التي ترمي إلى دعم الدفاع عن مناضلي حقوق الإنسان.

تطالب الشبكة على وجه الخصوص بما يلي:

- إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف مراقبين مستقلين.
- احترام حرية الصحافة وعلى وجه العموم حرية التعبير والإبداع. والتي يتعين أن لا تخضع لأية قيود، خصوصا بسبب الدين، سوى تلك الضرورية لوجود مجتمع ديمقراطي.
- احترام حرية تأسيس الجمعيات والحرية النقابية واستقلال منظماتها.
- إقامة مؤسسات قضائية مستقلة عن السلطة السياسية وخاضعة للرقابة العمومية للمواطنين، مما يفضي إلى التخلي عن القوانين الاستثنائية المطبقة حاليا.
- احترام حقوق المهاجرين واللاجئين، خصوصا من خلال المصادقة على المعاهدة الدولية الخاصة بحقوق المهاجرين ومعاهدة جنيف في جميع بلدان الشراكة.
- تحرك قوي لفائدة التربية على حقوق الإنسان يسمح خصوصا بالتطبيق الفعلي لمبدأ عدم التمييز بسبب الأصل والدين والآراء السياسية والجنس أو التوجه الجنسي. يتعين رفع التحفظات المرتبطة بمعاهدة حماية حقوق الطفل ويتعين التطبيق الفعلي للاتفاقية.

وبشكل أكثر شمولية، ترغب الشبكة فيما يلي:

- أن يطبق المجتمع الدولي جميع القرارات التي اعتمدها فيما يخص النزاع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك الأمور المتعلقة باللاجئين. يتعين على الاتحاد الأوروبي، خصوصا التوقف عن مساندة سياسة الحكومات الإسرائيلية والتكفير عن ذلك بدعم السلطة الفلسطينية. يتعين على المجتمع الدولي احترام الخيارات الديمقراطية للشعب الفلسطيني وممثليه الشرعيين. يتعين عليه معارضة العنصرية والتمييز الذي تقع ضحيته الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. يتعين على الدول العربية التي تستقبل لاجئين فلسطينيين أن تعترف لهم بالحقوق التي تخولها لهم اتفاقيات جنيف.
- إعطاء الأولوية للعمل لصالح المساواة بين الرجل والمرأة. لا يتعلق الأمر فحسب بإرجاع الحقوق لنصف المجتمعات المعنية، لكن الشبكة مقتنعة بأن ذلك يشكل رافعة قوية لتقدم جميع المجتمعات وشرطا لوجود الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. يتعين رفع جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتطبيق مخطط إسطنبول.
- احترام النقاشين السياسي والمدني في كل مكان، وأن لا يتم الحجر عليهما لأسباب أمنية محضة. يتعين فتحهما لجميع مكونات المجتمع التي تقبل على الدوام بقواعد الديمقراطية ورفض العنف، بما في ذلك الفاعلين الدينيين.

- أن لا تجري التنمية الاقتصادية لفائدة بعض الأشخاص أو بعض المجتمعات وأن يتم إعطاء الحقوق الاجتماعية للجميع بشكل كامل.
- أن يستفيد المهاجرون واللاجئون بشكل دائم من حقوقهم، وأن لا يصبحوا ضحايا للسياسات الأمنية والكارهة للأجانب وأداة لها.
- اعتماد الاتحاد الأوروبي بالتوافق مع احترام حقوق الإنسان الذي ينادي بها في جميع أنشطته وفي علاقاته الخارجية منهجا أكثر استباقية وتناسقا لصالح دعم الإصلاحات الديمقراطية وتقدم حقوق الإنسان في جميع البلدان المعنية بالشراكة الأورو-متوسطية. لن يضعف هذا الإجراء الاستقرارين السياسي والاقتصادي للبلدان المعنية وأمن الأشخاص، بل على العكس سيدعمهم.

تؤكد الشبكة، التي تضم في صفوفها منظمات تنتمي لجميع بلدان الشراكة الأورو-متوسطية، على أن التنفيذ الملموس لهذه الإصلاحات وتحقيق هذه الأهداف تشكل شروطا تسمح بإجراء حوار حقيقي بين الشعوب و اقتسام مصير مشترك.